# تركيا وسوريا ما بعد الأسد

# الرؤية الاستراتيجية التركية لمستقبل الدولة السورية بعد 8 كانون الأول 2024

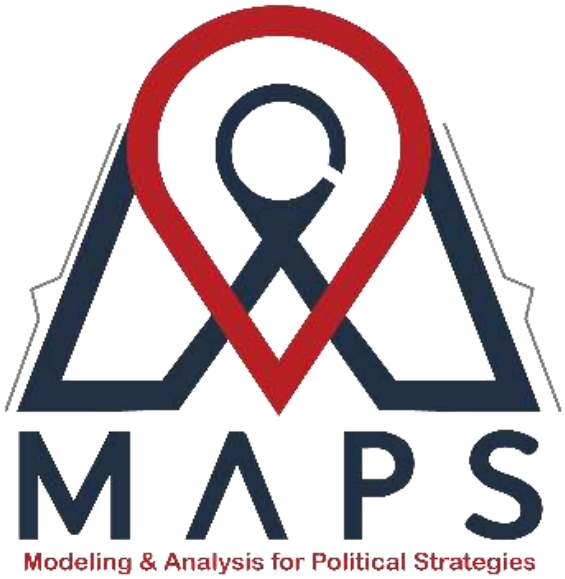


**20 يوليو 2025**

**مقدمة: تحول النموذج الجيوسياسي ومناورة تركيا الاستراتيجية**

لم يكن سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 مجرد نهاية لحرب أهلية استمرت 13 عامًا، بل كان حدثًا زلزل الهيكل الأمني الإقليمي وخلق فراغًا استراتيجيًا على حدود تركيا الجنوبية. شكّل هذا التطور تحولًا نموذجيًا، حيث انتقل الملف السوري من كونه مشكلة إدارة صراع إلى مشروع بناء دولة وإعادة ترتيب إقليمي. وفي خضم هذا التحول، وجدت تركيا نفسها في موقع فريد، فهي لم تكن مجرد لاعب خارجي، بل كانت، بحكم دعمها طويل الأمد للمعارضة ووجودها العسكري المباشر وتغلغلها الاستخباراتي العميق، في وضع يؤهلها لتكون المهندس الرئيسي لـ "اليوم التالي" في سوريا. وقد اعتُبر سقوط دمشق على نطاق واسع بمثابة تتويج لسياسة أنقرة السورية الطويلة والمكلفة.

يُجادل هذا التقرير بأن الرؤية التركية لسوريا ما بعد الأسد ليست سياسة رد فعل، بل هي مشروع هندسة استراتيجية متعدد الأبعاد. تهدف أنقرة إلى بناء دولة سورية متكاملة إقليميًا، وغير معادية سياسيًا، ومندمجة اقتصاديًا، لتحويل تهديد مزمن للأمن القومي إلى أصل استراتيجي. ومع ذلك، فإن نجاح هذا المشروع الطموح مرهون بقدرة أنقرة على المناورة ضمن شبكة معقدة من المصالح المتنافسة لواشنطن وموسكو وطهران وتل أبيب، حيث لكل منها خطوط حمراء غير قابلة للتفاوض في الساحة السورية.

**القسم الأول: الرؤية الرسمية للدولة التركية: ثالوث الأمن والاستقرار والسيادة**

تقدم المستويات العليا للدولة التركية خطابًا استراتيجيًا متماسكًا ومتسقًا، يرتكز على رؤية موحدة تهدف إلى تأمين المصالح القومية من خلال تحقيق الاستقرار في سوريا.

**العقيدة الرئاسية: ضرورات أردوغان الاستراتيجية**

تتلخص رسالة الرئيس رجب طيب أردوغان الأساسية في أن "صفحة جديدة تمامًا قد فُتحت" للمنطقة، وأن تركيا ستقدم "الدعم اللازم" لـ "إخوانها السوريين" في هذه المرحلة الجديدة.هذا الخطاب لا يضع تركيا في موقع المحتل، بل في موقع الضامن التاريخي والأخوي لمستقبل سوريا. وتستند هذه العقيدة إلى ثلاث ركائز أساسية:

1. **الحفاظ على وحدة وسلامة أراضي سوريا:** يمثل هذا المبدأ رفضًا مباشرًا لأي مشاريع تقسيم أو فدرالية، وخاصة تلك التي قد تفضي إلى كيان كردي مستقل.
2. **مكافحة الإرهاب بلا هوادة:** موقف غير قابل للتفاوض ضد "المنظمة الإرهابية الانفصالية" (PKK/YPG)، واستعداد كامل لدعم الحكومة السورية الجديدة في القضاء على جميع أشكال الإرهاب، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).
3. **تسهيل العودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين:** يُقدَّم هذا الهدف على أنه غاية إنسانية تتماشى مع الضغوط السياسية الداخلية، وسيتسارع تحقيقه مع التنمية الاقتصادية في سوريا.

**الإطار الدبلوماسي: واقعية هاكان فيدان السياسية**

حدد وزير الخارجية هاكان فيدان، في بيانه الأولي يوم 8 ديسمبر 2024، الملامح الدبلوماسية للسياسة التركية. تضمنت المبادئ الأساسية: حق الشعب السوري في تقرير مصيره، وضرورة تشكيل حكومة شاملة وغير انتقامية، والحفاظ على مؤسسات الدولة، والرفض المطلق لأي كيان تابع لحزب العمال الكردستاني كـ "طرف شرعي". وتكشف تصريحاته اللاحقة عن نهج براغماتي في التعامل مع التعقيدات الإقليمية:

- **خفض التصعيد مع الخصوم:** أكد فيدان أن تركيا لعبت دورًا في إقناع روسيا وإيران بعدم التدخل عسكريًا خلال هجوم المعارضة الأخير، مما يظهر استراتيجية لخفض التصعيد المُدار مع المنافسين.
- **مواجهة زعزعة الاستقرار الإسرائيلية:** اتهم فيدان إسرائيل صراحة بانتهاج "سياسة قائمة على زعزعة استقرار المنطقة"، مما يضع الوجود التركي كقوة استقرار في مواجهة الاستفزازات الإسرائيلية.
- **التعاون مع روسيا:** على الرغم من التنافس، صرح فيدان علنًا بأن تركيا "تعمل مع روسيا لضمان وحدة الأراضي السورية"، مما يشير إلى استمرار نموذج التعاون الجزئي الذي ساد في حقبة أستانا.

**الحتمية العسكرية: الخط المتشدد لوزارة الدفاع**

موقف وزارة الدفاع التركية واضح لا لبس فيه: الهدف الرئيسي لتركيا هو "القضاء على الإرهاب" والحفاظ على سيادة سوريا. الأولوية المطلقة هي "تصفية" وجود وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني، وهو الشرط الأساسي غير القابل للتفاوض لأي نقاش حول مستقبل الوجود العسكري التركي. أنقرة مستعدة لتقديم تدريب عسكري شامل واستشارات ودعم لإعادة بناء الجيش السوري الجديد، مما يجعل تركيا فعليًا الراعي الأمني للدولة

الجديدة. إن سحب القوات التركية ليس مطروحًا على جدول الأعمال في المدى المنظور، وهو مرهون بالقضاء التام على التهديد الإرهابي وتأمين حدود تركيا بشكل كامل.

**الرابط الاستخباراتي: دور جهاز الاستخبارات الوطني (MIT)**

يعمل جهاز الاستخبارات الوطني التركي كحلقة وصل حيوية بين الاستراتيجية والتنفيذ. فقد كان له دور محوري في إدارة الخدمات اللوجستية لفصائل المعارضة، بما في ذلك "الجيش الوطني السوري". والأهم من ذلك، أن جهاز الاستخبارات، الذي كان يرأسه آنذاك هاكان فيدان، لعب الدور الدبلوماسي الحاسم في ضمان عدم تدخل روسيا وإيران في ديسمبر 2024، مما يثبت وظيفته كأداة للمفاوضات الاستراتيجية عالية المخاطر. كما أن الجهاز هو القناة الرئيسية لمحادثات فض الاشتباك الحساسة مع وكالات الاستخبارات الأخرى، بما في ذلك الإسرائيلية، بشأن العمليات في سوريا.

إن التأكيد الرسمي على حكومة "شاملة" و"غير انتقامية" ليس مجرد خطاب دبلوماسي، بل هو عقيدة أمنية أساسية. تدرك أنقرة أن حكومة انتقامية وتهميشية، خاصة تجاه الأقلية العلوية، ستؤدي حتمًا إلى إثارة مقاومة جديدة وعدم استقرار طويل الأمد. هذا الوضع سيمنع عودة اللاجئين، ويقوض إعادة الإعمار، والأخطر من ذلك، أنه سيوفر أرضًا خصبة لحزب العمال الكردستاني لإعادة تجميع صفوفه أو لإيران لرعاية وكلاء جدد. لذلك، فإن الدفع الدبلوماسي التركي نحو "الشمولية" هو إجراء استباقي لتأمين مصالحها طويلة الأمد من خلال منع فشل الدولة.

وفي الوقت نفسه، فإن تعامل تركيا المتزامن مع روسيا بشأن "ضمان الوحدة" وإدانتها لـ "زعزعة الاستقرار" الإسرائيلية يشير إلى قرار استراتيجي بتمديد نموذج "التعاون التنافسي" الذي ساد في حقبة أستانا إلى مرحلة ما

بعد الأسد. تضع تركيا نفسها كلاعب مركزي يمكنه التحدث مع جميع الأطراف (روسيا، وإيران، والحكومة السورية الجديدة، وحتى إسرائيل على المستوى الفني) لإدارة الصراع، وبالتالي تعزيز أهميتها التي لا غنى عنها.

**القسم الثاني: طيف الآراء السياسية التركية: جبهة داخلية منقسمة**

يكشف المشهد السياسي التركي الداخلي عن آراء متباينة ومتضاربة في كثير من الأحيان، فبينما يوجد إجماع شبه كامل على ضرورة عودة اللاجئين، هناك استقطاب عميق بشأن طبيعة ومدى التدخل العسكري والسياسي التركي في سوريا.

**التحالف الحاكم: توليفة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية**

- **حزب العدالة والتنمية (AKP):** تجمع رؤية الحزب الحاكم، التي يعبر عنها الرئيس أردوغان والمتحدثون باسمه مثل عمر تشيليك، بين نهج أمني صارم وخطاب القوة الناعمة "العثماني الجديد". المبادئ الأساسية هي: ضمان وجود جيش سوري موحد (مما يعني حل قوات سوريا الديمقراطية)، ودمج هذه القوات فقط بعد نزع سلاحها، وتقديم الدعم التركي كواجب أخوي للمساعدة في إعادة بناء جار مستقر وصديق.
- **حزب الحركة القومية (MHP):** كشريك في التحالف، يوفر حزب الحركة القومية، بقيادة دولت بهجلي، الدعم القومي المتشدد. موقفه أبسط وأكثر حسمًا: استقرار سوريا هو استقرار تركيا، وأي تهديد، خاصة من حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، يجب سحقه بشكل استباقي. يدعم الحزب جميع الخيارات العسكرية لتأمين المصالح القومية التركية وينظر إلى القضية الكردية من منظور أمني بحت.

**المعارضة الرئيسية: الموقف المتفاعل والمتناقض لحزب الشعب الجمهوري (CHP)**

- **سياسة غير متسقة:** يتميز حزب الشعب الجمهوري بسياسة سورية متناقضة ومتفاعلة إلى حد كبير. فمن المعروف أن زعيم الحزب، أوزغور أوزال، دعا إلى التطبيع مع الأسد قبل ساعات فقط من سقوطه، ثم تحول للمطالبة بحكومة انتقالية شاملة بعد ذلك.

- **هيمنة قضية اللاجئين:** ينصب تركيز الحزب الأساسي على إعادة اللاجئين السوريين، وهو موضوع يستخدمه لجذب الناخبين القوميين وانتقاد سياسة "الباب المفتوح" التي انتهجتها الحكومة لفترة طويلة.

- **الانقسامات الداخلية:** يوجد شرخ واضح بين الخطاب الشعبوي والمتناقض في كثير من الأحيان لقيادة الحزب (أوزغور أوزال) والنهج الأكثر براغماتية والموجه نحو الحكم لشخصيات رئيسية مثل عمدة إسطنبول أكرم إمام أوغلو، الذي أعرب عن رغبته في المشاركة في جهود إعادة الإعمار.

- **الأيديولوجية الأساسية:** يرتكز موقف حزب الشعب الجمهوري على مبدأ كمالي تقليدي يتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وشكوك عميقة تجاه جماعات المعارضة الإسلامية مثل هيئة تحرير الشام.

**الجناح القومي والعلماني: الحزب الجيد (İYİ Parti) وغيره**

يتبنى الحزب الجيد وجهة نظر قومية علمانية، ويطالب بالعودة الفورية للاجئين، وإلغاء الجنسيات الممنوحة للسوريين، وإنهاء ما يعتبره تورطًا عسكريًا مكلفًا ومحفوفًا بالمخاطر. وينظر الحزب إلى صعود هيئة تحرير الشام بعين الشك ويحذر من المخاطر الأمنية طويلة الأمد.

**السردية الكردية المضادة: حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)**

يقدم حزب المساواة وديمقراطية الشعوب المؤيد للأكراد السردية المضادة الوحيدة لسياسة الدولة الرسمية. فهو يعارض الوجود العسكري التركي ويدعو إلى دولة سورية لا مركزية أو فدرالية تعترف بالحكم الذاتي الكردي. ويرى الحزب أن تصرفات الدولة التركية هي محاولة لقمع الحقوق الكردية في كل من سوريا وتركيا.

**المنافسون المحافظون: حزبا الديمقراطية والتقدم (DEVA) والمستقبل (Gelecek)**

تمثل أحزاب مثل "ديفا" (بقيادة علي باباجان) و"المستقبل" (بقيادة أحمد داود أوغلو) وجهة نظر ليبرالية محافظة. ورغم أن تصريحاتهم العلنية بعد ديسمبر 2024 محدودة في المصادر المتاحة، إلا أن مواقفهم التاريخية تشير إلى تعاطفهم مع المعارضة السورية الأصلية غير الجهادية ودعمهم لنظام يضمن تمثيلًا قويًا للأغلبية السنية في سوريا.

إن مواقف حزبي الشعب الجمهوري والجيد لا تستند إلى رؤية متماسكة وبديلة للسياسة الخارجية تجاه سوريا. بل إن مواقفهما تتشكل بالكامل تقريبًا من خلال حسابات سياسية داخلية، حيث يستخدمان في المقام الأول قضية اللاجئين كسلاح فعال ضد حكومة أردوغان. فالتحولات الدراماتيكية في سياسة حزب الشعب الجمهوري – من دعم التطبيع مع الأسد إلى المطالبة بحكومة شاملة في غضون أيام – تظهر غياب جوهر استراتيجي ثابت. إن المطلب الأكثر ثباتًا وصخبًا لكلا الحزبين هو العودة الفورية للاجئين ، وهي قضية تلقى صدى قويًا لدى الناخبين الأتراك القلقين من الضغوط الاقتصادية والتوترات الاجتماعية. وبالتالي، فإن سياستهما تجاه سوريا تُفهم بشكل أفضل كأداة للمنافسة الانتخابية المحلية بدلاً من كونها بديلاً استراتيجيًا حقيقيًا.

في المقابل، فإن المعارضة الجوهرية من قبل حزب المساواة وديمقراطية الشعوب لاستراتيجية الدولة بأكملها تجاه سوريا تسلط الضوء على أن "القضية الكردية" لا تزال القضية الأكثر استقطابًا وصعوبة في السياسة الخارجية التركية. لا توجد أرضية مشتركة بين نهج الدولة الذي يركز على الأمن ومطلب الحزب بالحكم الذاتي. فالدولة، بجميع مؤسساتها، تعرف حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب كتهديد وجودي، ويشاركها في هذا التصور التحالف الحاكم ومعظم أحزاب المعارضة. إن رؤية حزب المساواة وديمقراطية الشعوب لسوريا الفيدرالية ذات الحكم الذاتي الكردي هي النقيض المباشر لهذا النموذج الأمني، مما يجعل أي إجماع وطني حول سوريا مستحيلاً ويضمن أن سياسة تركيا ستظل دائمًا موضع خلاف داخلي.

**الجدول 1: مقارنة مواقف الأحزاب السياسية التركية من القضايا السورية الرئيسية**

| الحزب | الهيكل المفضل للدولة السورية | الموقف من عودة اللاجئين | الموقف من الوجود العسكري التركي | الموقف من الحكم الذاتي الكردي (SDF/YPG) | المبرر الأساسي |
|---|---|---|---|---|---|
| **حزب العدالة والتنمية (AKP)** | مركزي، موحد، وصديق | عودة طوعية وآمنة ومنظمة | ضروري للأمن القومي ومكافحة الإرهاب | رفض مطلق؛ يجب نزع سلاحهم ودمجهم | الأمن القومي، الاستقرار الإقليمي، الروابط التاريخية |
| **حزب الحركة القومية (MHP)** | مركزي وقوي عسكريًا | عودة فورية وغير مشروطة | دعم كامل لأي عمل عسكري ضروري | تهديد وجودي يجب القضاء عليه | الأمن القومي التركي أولاً وقبل كل شيء |
| **حزب الشعب الجمهوري (CHP)** | موحد وسيادي (مع تناقضات) | عودة فورية ومنظمة | متشكك، يدعو إلى عدم التورط | معارض للحكم الذاتي، يعتبرهم تهديدًا | السيادة، عدم التدخل، ضغط انتخابي داخلي |
| **الحزب الجيد ( İYİ Parti)** | موحد، مع تجنب التورط التركي | عودة فورية وإنهاء الحماية المؤقتة | معارض للوجود طويل الأمد، يعتبره مستنقعًا | رفض قاطع، يعتبرهم منظمة إرهابية | الأمن القومي، السيادة، إعادة اللاجئين |
| **حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM)** | لا مركزي أو فدرالي | يدعم حقوق اللاجئين | معارض، يعتبره احتلالاً | دعم كامل للحكم الذاتي وحقوق الأكراد | حقوق الأقليات، الديمقراطية، حل القضية الكردية |

## القسم الثالث: الرؤية الأمنية–العسكرية في الممارسة: القوة الصلبة وإدارة الوكلاء

يحلل هذا القسم التطبيق الملموس للرؤية الأمنية التركية على الأرض، مع التركيز على وضعها العسكري واستخدامها للجيش الوطني السوري كأداة استراتيجية.

### استعراض القوة وعقيدة "المنطقة الآمنة"

تقوم الاستراتيجية العسكرية التركية على مبدأ الدفاع المتقدم، وإنشاء منطقة عازلة في عمق الأراضي السورية لمنع التهديدات من الوصول إلى حدودها.كان هذا هو الأساس المنطقي للعديد من العمليات منذ عام 2016، بما في ذلك "درع الفرات" و"غصن الزيتون" و"نبع السلام". كان الهجوم في أواخر 2024–2025، بما في ذلك "عملية فجر الحرية"، استمرارًا لهذه الاستراتيجية، بهدف توسيع المنطقة التي تسيطر عليها تركيا ودفع قوات سوريا الديمقراطية شرق نهر الفرات، حيث كانت منبج هدفًا استراتيجيًا رئيسيًا. وتعتمد هذه العمليات بشكل كبير على القوات الجوية التركية، وخاصة الضربات الجوية بالطائرات بدون طيار، لدعم التقدم البري للقوات الوكيلة.

### الجيش الوطني السوري (SNA): أداة وكيلة

الجيش الوطني السوري هو تحالف من جماعات المعارضة المسلحة، يتم تدريبه وتمويله وتوجيهه إلى حد كبير من قبل تركيا. وهو يعمل كقوة برية أساسية لأنقرة، مما يسمح لتركيا بتحقيق أهدافها مع تقليل بصمتها العسكرية الخاصة ودرجة من الإنكار المقبول. كان الجيش الوطني السوري مشاركًا رئيسيًا في الهجوم الأخير الذي أدى إلى سقوط دمشق، على الرغم من أن هيئة تحرير الشام لعبت الدور القيادي. وقد تم إطلاق "عملية فجر الحرية" التي قادها الجيش الوطني السوري بالتنسيق مع الهجوم الأوسع، مستهدفة المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية مثل تل رفعت ومنبج. ويشمل نموذج تركيا لإدارة الوكلاء في سوريا نهج "السيطرة من

خلال المركزية"، حيث يتم توحيد الفصائل المتباينة تحت هيكل قيادة واحد يخضع لضباط الارتباط العسكريين والمخابراتيين الأتراك.

**الاستخبارات والعمليات السرية في الميدان**

جهاز الاستخبارات الوطني التركي مسؤول عن القيادة والسيطرة العملياتية للجيش الوطني السوري، وإدارة الخدمات اللوجستية، وتنسيق الأعمال العسكرية. وتشير تحليلات الجنرالات المتقاعدين والمسؤولين الأمنيين الأتراك إلى استراتيجية طويلة الأمد لدمج النفوذ التركي داخل الجهاز الأمني السوري الجديد، مما يجعل الجيش السوري الجديد شريكًا استراتيجيًا فعليًا.

إن الجيش الوطني السوري ليس مجرد وكيل عسكري، بل هو أيضًا أداة سياسية لإضفاء الشرعية على وجود تركيا طويل الأمد. من خلال دمج الجيش الوطني السوري في الدولة والجيش السوريين الجديدين، تهدف أنقرة إلى تحويل قوتها الوكيلة إلى مؤسسة دولة رسمية، وبالتالي إضفاء الطابع المؤسسي على نفوذها في سوريا ما بعد الأسد. فبينما الاحتلال العسكري المباشر غير مستدام ومدان دوليًا، فإن وجود شريك سوري شرعي يرسخ الوجود التركي. ومن خلال الدفع نحو دمج الجيش الوطني السوري في الجيش الوطني الجديد، تحاول تركيا ضمان أن حلفاءها سيشغلون مناصب قوة رئيسية داخل الهيكل الأمني للدولة الجديدة. وهذا من شأنه أن يمنح أنقرة نفوذًا دائمًا على سياسة دمشق الأمنية من الداخل، وهو شكل من أشكال النفوذ أكثر استدامة وشرعية من الاحتلال المباشر.

يختلف نموذج إدارة تركيا للجيش الوطني السوري بشكل كبير عن دعمها لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا أو لأذربيجان. ففي ليبيا وأذربيجان، تدخلت تركيا لدعم حكومات معترف بها دوليًا أو دول ذات سيادة ضد خصومها. أما في سوريا، فكانت الدولة هي الخصم. لذلك، كان على تركيا أن

تبني وكيلها من الصفر من معارضة مجزأة. وقد أدى ذلك إلى مستوى أعمق بكثير من السيطرة والتبعية في العلاقة بين تركيا والجيش الوطني السوري مقارنة بتدخلاتها الخارجية الأخرى. وهذا يعني أن نفوذ تركيا على وكلائها السوريين أكبر بكثير، ولكن مسؤوليتها عن أفعالهم، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي وثقتها منظمات مثل هيومن رايتس ووتش، أكبر أيضًا، مما يخلق مسؤولية دولية كبيرة.

**القسم الرابع: ساحة المعركة الفكرية: مراكز الفكر والسياسات العامة**

توفر الأوساط الفكرية والسياسية في تركيا الأساس المنطقي والتحليل النقدي الذي يشكل ويعكس تصرفات الدولة في سوريا.

**صوت الحكومة (SETA): الأساس المنطقي للتدخل**

تعمل مؤسسة الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA) كمهندس فكري أساسي للسياسة الخارجية للحكومة. يصف محللون مثل مراد يشلتاش حقبة ما بعد الأسد بأنها فرصة تاريخية "كل شيء بدأ للتو".[53] يؤكد تحليل SETA باستمرار على الحاجة إلى دولة سورية قوية ومركزية لمنع التفكك الداخلي، الذي يُنظر إليه على أنه أكبر تهديد للأمن التركي. وتقدم أبحاثهم المبرر لدور تركيا الاستباقي، بحجة أن سوريا المستقرة تتطلب توجيهًا خارجيًا وأن تركيا هي الفاعل الوحيد القادر على تقديمه. وينصب التركيز الرئيسي على "دمج" حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في الدولة السورية بعد نزع السلاح، كما هو موضح في تحليلهم لـ "اتفاقية التكامل في 10 مارس 2025".

**المركز البراغماتي (ORSAM): التركيز على التدرج**

يقدم مركز دراسات الشرق الأوسط (ORSAM)، ويمثله محللون مثل سرحات إركمن، منظورًا أكثر واقعية وأقل أيديولوجية. تركز أعمالهم على التحديات العملية الهائلة التي تواجهها تركيا على الأرض، لا سيما في شمال سوريا. ويدعو تحليل ORSAM إلى انتقال تدريجي ويؤكد على مخاطر التوسع المفرط والعنف الطائفي واحتمال عودة ظهور داعش، مما يشير إلى أن تركيا يجب أن تعمل كقوة استقرار من خلال بناء القدرات بدلاً من السيطرة الأحادية.

**الرؤية الأطلسية (EDAM): ربط سوريا بالغرب**

يمثل مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية (EDAM)، بقيادة سنان أولغن، منظورًا ليبراليًا ومؤيدًا للغرب. يجادل تحليل أولغن، الذي نُشر في منصات مثل *بروجيكت سنديكيت*، بأن إعادة إعمار سوريا مستحيلة بدون برنامج مساعدات متعدد الأطراف واندماج في النظام الاقتصادي العالمي. الحجة الرئيسية لـ EDAM هي أن الاستقرار السياسي شرط مسبق للانتعاش الاقتصادي. وهذا يتطلب انتقالًا سياسيًا شاملاً يتجنب الأخطاء التي ارتكبت في العراق (اجتثاث البعث الشامل) ويدمج بشكل بناء جميع الفاعلين، بما في ذلك المدعومون من الولايات المتحدة (قوات سوريا الديمقراطية) وتركيا (الجيش الوطني السوري).

**المدرسة الواقعية–القومية (BILGESAM): القوة الصلبة والخطوط الحمراء**

تمثل مراكز الفكر مثل مركز "بيلغي سام" للدراسات الاستراتيجية، مع محللين مثل جنكيز تومار، وجهة نظر قومية–واقعية. ينصب تركيزهم الأساسي على الأبعاد الأمنية الصارمة: مواجهة النفوذ الإيراني والرفض المطلق لأي شكل من أشكال الحكم الذاتي الكردي، الذي يعتبرونه تهديدًا مباشرًا للأمن القومي التركي.

**الجدول 2: رؤى مراكز الفكر التركية لسوريا ما بعد الأسد**

| مركز الفكر | المحلل(ون) الرئيسيون | التوجه الأساسي | رؤية الدولة السورية | النهج تجاه القضية الكردية (SDF/YPG) | الدور التركي الموصى به |
|---|---|---|---|---|---|
| **SETA** | مراد يشلتاش | موالٍ للحكومة، أيديولوجي | مركزي قوي، يمنع التفكك | دمج قسري بعد نزع السلاح الكامل | مهندس وراعي للدولة الجديدة |
| **ORSAM** | سرحات إركمن | وسطي، يركز على الميدان | انتقال تدريجي، تسوية وطنية | إدارة التحديات الأمنية، تجنب التصعيد | قوة استقرار، بناء قدرات محلية |
| **EDAM** | سنان أولغن | ليبرالي، أطلسي | ديمقراطي، مندمج اقتصاديًا مع الغرب | دمج تفاوضي ضمن إطار شامل | شريك في إعادة الإعمار، جسر إلى الغرب |
| **BILGESAM** | جنكيز تومار | قومي، واقعي | مركزي، سني، معادٍ لإيران | رفض قاطع لأي كيان مستقل، احتواء عسكري | قوة مهيمنة تفرض خطوطها الحمراء الأمنية |

**القسم الخامس: السردية العامة: صياغة الإعلام التركي للمشهد**

يحلل هذا القسم المشهد الإعلامي المنقسم، ويقارن بين سردية الحكومة التي تصور تركيا كشريك خيّر في الاستقرار، وسردية المعارضة التي تحذر من مستنقع مكلف.

**الإعلام الموالي للحكومة (ديلي صباح، TRT World، وكالة الأناضول): سردية "الشريك في إعادة الإعمار"**

تصور هذه المنافذ دور تركيا على أنه دور شريك استقرار أساسي لإعادة إعمار سوريا وتشكيل حكومة جديدة شاملة. وتؤكد باستمرار على التهديد الذي تشكله وحدات حماية الشعب/حزب العمال الكردستاني، وتصور العمليات العسكرية التركية على أنها أعمال ضرورية لمكافحة الإرهاب لتأمين مستقبل كل من تركيا وسوريا. وتُقدَّم عودة اللاجئين كنجاح أساسي للسياسة، أصبح ممكنًا بفضل الأمن والاستقرار الذي توفره تركيا. وهناك تركيز قوي على تعزيز الفرص الاقتصادية للشركات التركية في إعادة إعمار سوريا، وتصوير العلاقة على أنها ذات منفعة متبادلة.

**الإعلام المعارض (جمهوريت، سوزجو، Halk TV): سردية "المستنقع السوري"**

تشكك وسائل الإعلام المعارضة في الحكمة الاستراتيجية طويلة الأمد والتكلفة الاقتصادية لتورط تركيا العميق في سوريا. وغالبًا ما تسلط الضوء على مخاطر التورط، والخسائر العسكرية المحتملة، واستخدام قضية سوريا لتحقيق مكاسب سياسية داخلية من قبل الحكومة. وينصب التركيز الأساسي على التأثير السلبي المتصور للاجئين السوريين على المجتمع والاقتصاد التركي، وغالبًا ما يتبنى لهجة شعبوية وناقدة. وتعرب هذه الوسائل عن شكوكها بشأن طبيعة الحكومة السورية الجديدة، وغالبًا ما تسلط الضوء على الجذور الجهادية لهيئة تحرير الشام وتشكك في حكمة التحالف مع مثل هذه الجماعات.

**ساحة معركة التضليل الإعلامي**

يُعد الصراع السوري مسرحًا رئيسيًا للتضليل الإعلامي، حيث تنشر حسابات موالية لحزب العمال الكردستاني، وبقايا نظام الأسد، وشبكات موالية لإيران، روايات كاذبة بشكل نشط لتقويض دور تركيا وإثارة الانقسام الطائفي. وغالبًا ما تستخدم هذه الحملات صورًا مُتلاعبًا بها أو خارج سياقها للادعاء بوقوع فظائع تركية أو دعم لجماعات متطرفة، وهو تكتيك وثقته منظمات التحقق من الحقائق وحتى وكالة الأنباء الحكومية التركية نفسها.

إن وسائل الإعلام الموالية للحكومة مثل TRT World ووكالة الأناضول ليست للاستهلاك المحلي فقط؛ بل هي أدوات رئيسية للتواصل الاستراتيجي الدولي لتركيا. فهي تعرض بنشاط الرواية الرسمية للدولة لجمهور عالمي لبناء شرعية لأفعال تركيا ومواجهة التصويرات الإعلامية الغربية الناقدة. فمنافذ مثل TRT World تبث باللغة الإنجليزية وهي مصممة لمنافسة الشبكات الدولية مثل الجزيرة وBBC. وتتوافق تغطيتها للوضع السوري باستمرار مع البيانات الرسمية لوزارة الخارجية والرئاسة. وهذا يخدم وظيفة دبلوماسية عامة واضحة: تبرير الوجود العسكري التركي، وإضفاء الشرعية على قواتها الوكيلة، وتصوير مشاركتها الاقتصادية على أنها إعادة إعمار خيّرة بدلاً من استغلال. ويمثل هذا جهدًا واعيًا لتشكيل الرواية الدولية ومواجهة الانتقادات بشكل استباقي من الحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان.

**القسم السادس: محاور التحليل: ترجمة الرؤية إلى واقع والمناورة في سياسات القوى العظمى**

يجمع هذا القسم التحليلات السابقة لدراسة كيفية تنفيذ رؤية تركيا على الأرض وكيف تتقاطع – وتصطدم في كثير من الأحيان – مع مصالح القوى الكبرى الأخرى.

**الدولة المنشودة: مركزية، مستقرة، وغير معادية**

الدولة النهائية المثالية لتركيا هي جمهورية سورية مركزية، وليست نظامًا فيدراليًا. يُنظر إلى الدولة المركزية على أنها النموذج الوحيد القادر على السيطرة على حدوده، وقمع حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب، ومنع تفكك البلاد. وتفضل أنقرة حكومة ذات مكون سني عربي قوي، مما يعكس الأغلبية الديموغرافية

في سوريا ويوفر تحالفًا سياسيًا طبيعيًا مع تركيا. الهدف النهائي هو وجود جار مستقر وصديق يعمل كشريك اقتصادي ودرع استراتيجي، وليس مصدرًا للتهديدات.

**الخطوط الحمراء: شروط تركيا غير القابلة للتفاوض**

1. **لا دولة كردية:** إن منع أي كيان كردي مستقل أو فيدرالي على حدودها، تسيطر عليه PKK/YPG، هو الخط الأحمر الأول والمطلق لتركيا. جميع الاعتبارات السياسية الأخرى تخضع لهذا المبدأ.
2. **لا وجود عسكري إيراني دائم:** تسعى أنقرة إلى تقليص نفوذ إيران ووكلائها (مثل حزب الله)، معتبرة إياهم قوة طائفية مزعزعة للاستقرار ومنافسًا استراتيجيًا.
3. **لا تهميش للوكلاء المدعومين من تركيا:** تصر تركيا على دمج الجيش الوطني السوري والجماعات الحليفة الأخرى في الهياكل الأمنية والسياسية للدولة السورية الجديدة، مما يضمن استمرار نفوذ أنقرة.

**آليات النفوذ: "تتريك" شمال سوريا**

- **عسكريًا:** وجود مباشر للقوات المسلحة التركية وسيطرة عبر الجيش الوطني السوري.
- **اقتصاديًا:** إدخال الليرة التركية كعملة فعلية في شمال سوريا، مما يخلق تبعية اقتصادية ويعزل المنطقة عن الليرة السورية المنهارة.
- **إداريًا:** إنشاء مجالس محلية تمولها وتقدم لها المشورة تركيا، ودمج الخدمات (البريد، الاتصالات، الرعاية الصحية) مع الأنظمة التركية.

- **تعليميًا:** إدخال دروس اللغة التركية والمناهج الدراسية المعدلة في المدارس في المناطق التي تسيطر عليها تركيا، مما يعزز التوافق الثقافي والسياسي على المدى الطويل. هذا النموذج يمكن مقارنته بهيكل الحكم في شمال قبرص، مع وجود اختلافات كبيرة.

**نقاط الصدام والتقارب مع الفاعلين الدوليين**

- **مقابل الولايات المتحدة:** الصراع الأساسي يدور حول شراكة الولايات المتحدة مع قوات سوريا الديمقراطية/وحدات حماية الشعب، التي تعتبرها تركيا منظمة إرهابية. بينما يتقاسم الجانبان أهداف تحقيق الاستقرار في سوريا ومكافحة داعش، فإن هذا الخلاف الجوهري يخلق احتكاكًا مستمرًا. تهدف مجموعة العمل السورية الأمريكية–التركية إلى إدارة هذه التوترات، حيث تدعم الولايات المتحدة رسميًا وحدة الأراضي السورية ولكنها تدفع أيضًا نحو دمج قوات سوريا الديمقراطية وليس القضاء عليها.

- **مقابل روسيا:** العلاقة هي "تنافس تعاوني" براغماتي. تسعى روسيا، رغم خسارة حليفها الرئيسي الأسد، إلى الحفاظ على أصولها الاستراتيجية الرئيسية (قاعدتي طرطوس وحميميم الجوية والبحرية) ومنع سوريا من أن تصبح محمية تركية. كلا البلدين لديه مصلحة في منع انهيار الدولة بالكامل وقد حافظا على قنوات فض الاشتباك. ومع ذلك، فإن أهدافهما السياسية النهائية (حكومة مركزية متأثرة بموسكو مقابل حكومة متحالفة مع أنقرة) في تنافس مباشر.

- **مقابل إيران:** هذا تنافس صفري. كان سقوط الأسد هزيمة استراتيجية هائلة لإيران، حيث قطع جسرها البري لـ "محور المقاومة" إلى لبنان. تعتبر طهران نفوذ تركيا المتوسع تهديدًا مباشرًا ومن المرجح أن تلعب دور المفسد من خلال دعم بقايا الموالين للأسد أو وكلاء آخرين لتقويض الاستقرار الذي تدعمه تركيا.

- **مقابل إسرائيل:** هذه جبهة جديدة وشديدة التقلب. مع إزالة العدو المشترك (الأسد/إيران)، أصبحت مناطق النفوذ التركية والإسرائيلية الآن في تماس مباشر. يجري الجانبان "محادثات فنية" لإنشاء آلية لفض الاشتباك لمنع الاشتباكات العرضية. ومع ذلك، تختلف أهدافهما طويلة الأمد بشكل حاد: تركيا تريد سوريا قوية وموحدة، بينما تفضل إسرائيل دولة ضعيفة ولا مركزية لا يمكن أن تشكل تهديدًا.

إن الاندماج العميق لتركيا في شمال سوريا (العملة، المدارس، الإدارة) يشبه نموذجها في شمال قبرص، مما دفع بعض المحللين إلى التحذير من ضم فعلي أو "قبرصة" للمنطقة. ومع ذلك، فإن سياسة تركيا الرسمية لسوريا ككل هي دعم دولة موحدة وذات سيادة. وهذا يكشف عن توتر أساسي في الاستراتيجية التركية. فالحقائق على الأرض في الشمال تشير إلى تكامل عميق طويل الأمد، مما يخلق محمية. لكن الخطاب الرسمي التركي للمجتمع الدولي والحكومة السورية الجديدة يؤكد على الوحدة والسيادة. هذا ليس بالضرورة تناقضًا، بل استراتيجية ذات مسارين. فالتكامل العميق في الشمال يعمل كـ "بوليصة تأمين" استراتيجية ومصدر نفوذ. رهان أنقرة هو أنها تستطيع استخدام هذا النفوذ لتشكيل الحكومة المركزية في دمشق حسب رغبتها. إذا نجحت، يمكنها تدريجيًا نقل السيطرة من محميتها إلى حكومة مركزية صديقة. وإذا فشلت، فإنها تحتفظ بمنطقة عازلة دائمة ومحصنة بشدة.

في الوقت نفسه، يخلق التفاعل المعقد للمصالح بين تركيا والولايات المتحدة وروسيا وإسرائيل الظروف لـ "صفقة كبرى" محتملة، وإن كانت غير رسمية. فلكل فاعل مصلحة أساسية لا يمكنه التضحية بها ومصالح ثانوية قد يكون على استعداد للمقايضة بها. مصلحة تركيا الأساسية هي سحق دويلة وحدات حماية الشعب، وقد تتسامح مع وجود روسي محدود ومستمر في طرطوس لتحقيق ذلك. ومصلحة روسيا الأساسية هي الاحتفاظ بقواعدها البحرية والجوية، وقد تضحي بدعمها لحكومة مركزية قوية وتقبل بمنطقة نفوذ تركية فعلية في الشمال مقابل

تأمين قواعدها. ومصلحة الولايات المتحدة الأساسية هي منع عودة ظهور داعش وانهيار الدولة الفوضوي، وقد تضغط على قوات سوريا الديمقراطية للدخول في اتفاق دمج غير مواتٍ مع دمشق مقابل تعاون تركي في مكافحة الإرهاب والاستقرار الإقليمي. ومصلحة إسرائيل الأساسية هي منع ظهور تهديد عسكري قوي جديد على حدودها، وقد تتسامح مع حكومة سنية مدعومة من تركيا إذا ضمنت الاستبعاد الدائم لإيران وحزب الله. إن ملامح هذه الصفقة ليست صريحة ولكن يتم التفاوض عليها من خلال الاستعراضات العسكرية ومحادثات فض الاشتباك والقنوات الدبلوماسية الخلفية.

**القسم السابع: السيناريوهات المستقبلية والتوقعات الاستراتيجية**

يحدد هذا القسم الأخير ثلاثة مسارات مستقبلية محتملة لسوريا، بناءً على تفاعل الاستراتيجية التركية والقيود التي يفرضها الفاعلون الإقليميون والدوليون.

**السيناريو الأول: الصفقة الكبرى والتسوية الإقليمية**

- **الوصف:** تسوية تفاوضية، بوساطة أمريكية وموافقة روسية ضمنية، تؤدي إلى دولة سورية مستقرة وموحدة. سيتضمن هذا السيناريو الاندماج الكامل لقوات سوريا الديمقراطية في جيش وطني جديد (بشروط مقبولة لتركيا)، ورفع معظم العقوبات الدولية، وإطلاق برنامج إعادة إعمار كبير بتمويل دولي تقوده دول الخليج والشركات التركية.
- **الاحتمالية:** منخفضة إلى متوسطة. هذا هو السيناريو المثالي لتركيا ولكنه يتطلب تنازلات كبيرة من جميع الأطراف، لا سيما من قوات سوريا الديمقراطية وداعميها الأمريكيين، ومستوى من الإجماع

الإقليمي يصعب تحقيقه. إن إعلان حزب العمال الكردستاني الأخير عن نزع السلاح يجعل هذا السيناريو أكثر جدوى من ذي قبل، لكنه لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا.

**السيناريو الثاني: التقسيم الفعلي وتكريس مناطق النفوذ**

- **الوصف:** فشل الحكومة الانتقالية في دمشق في بسط سلطتها على كامل البلاد. تتجمد سوريا في ثلاث أو أربع مناطق سيطرة متميزة: منطقة تديرها تركيا في الشمال؛ ومنطقة تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية والولايات المتحدة في الشرق؛ ومنطقة مركزها دمشق تسيطر عليها الحكومة الجديدة؛ ومنطقة جنوبية تحت إشراف أمني إسرائيلي. وهذا يمثل سيناريو "صراع مجمد".
- **الاحتمالية:** عالية. يعكس هذا السيناريو الواقع الحالي على الأرض ويمثل توازنًا مستقرًا إذا فشلت "الصفقة الكبرى". يؤمن كل فاعل خارجي رئيسي مصالحه الأساسية في منطقته، مما يؤدي إلى حالة من التقسيم المُدار طويل الأمد.

**السيناريو الثالث: الانهيار الأمني والصراع المتجدد (سيناريو "المستنقع")**

- **الوصف:** تنهار الحكومة الانتقالية بسبب الانقسامات الداخلية والصراع الطائفي (على سبيل المثال، ضد العلويين أو الدروز) والفشل الاقتصادي. تنزلق سوريا إلى مرحلة جديدة من الحرب الأهلية متعددة الأطراف، وتصبح ساحة معركة للوكلاء الإقليميين وأرضًا خصبة للجماعات المتطرفة مثل داعش.
- **الاحتمالية:** متوسطة. هذا هو السيناريو الأسوأ لتركيا وجميع الفاعلين الإقليميين. إن هشاشة الدولة الجديدة، والجروح المجتمعية العميقة، واحتمال قيام المفسدين (مثل إيران أو بقايا نظام الأسد) بإثارة العنف، تجعل هذا السيناريو خطرًا كبيرًا.

**خاتمة: مناورة تركيا الجيوسياسية: مهندس أم سيد؟**

إن الرؤية التركية لسوريا ما بعد الأسد هي الاستراتيجية الأكثر شمولاً واستباقية بين جميع الفاعلين الخارجيين. إنها مشروع متكامل يدمج الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية لإعادة هندسة جوارها الجنوبي، وتحويله من مصدر للتهديدات الوجودية إلى منطقة نفوذ مستقرة وتابعة ومربحة.

لكن نجاح هذه المناورة ليس مضمونًا على الإطلاق. فهو يتوقف على قدرة تركيا على أداء توازن دقيق: يجب عليها استعراض قوة صلبة كافية لفرض خطوطها الحمراء ضد وحدات حماية الشعب دون إثارة مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة أو روسيا. ويجب عليها رعاية حكومة شاملة حقًا في دمشق لمنع فشل الدولة مع ضمان بقاء تلك الحكومة متوافقة تمامًا مع مصالح أنقرة. وعليها أن تدير ديناميكية أمنية جديدة وخطيرة مع إسرائيل.

لقد أتاح سقوط الأسد لتركيا فرصة تاريخية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية طويلة الأمد في سوريا. والسؤال الحاسم للسياسة الخارجية التركية في العقد القادم هو ما إذا كانت ستنجح في أن تصبح مهندسًا لنظام إقليمي جديد ومستقر، أم ستجد نفسها متورطة كسيد لمنطقة محمية منقسمة ومستاءة.